أحمد عبدالرحمن

هشام الريس

بنمو 156 % وتوصية بتوزيعات نقدية بنسبة 20 % من رأس المال

5.52 مليون دينار صافي أرباح "استيراد الاستثمارية" للعام 2023

أعلنت شركة استيراد الاستثمارية ش.م.ب في اجتماع مجلس إدارتها المنعقد يوم أمس السبت 24 فبراير 2024 عن النتائج المالية السنوية للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2023.

سجلت استيراد صافي ربح عائد لمساهمي الشركة قدره 3,576,993 دينارا بحرينيا خلال الربع الأخير من عام 2023 مقارنة بـ 1,233,103 دينارا بحرينيا للربع الأخير من العام السابق له، بارتفاع بنسبة 190 %. وقد بلغت ربحية السهم الواحد خلال الربع الأخير 24.41 فلس، مقارنة بـ 8.82 فلسا في الربع نفسه من العام الماضي. و يعزى ارتفاع الأرباح المسجلة في هذا الربع إلى ارتفاع عائدات المحفظة العقارية والأسهم الخاصة. وقد بلغ إجمالي الدخل الشامل العائد لمساهمي الشركة 3,688,549 دينارا في الربع الأخير 2023 مقارنة بـ 1,644,980 دينارا في الربع الأخير 2022، أي بارتفاع بنسبة 124 %. فيما حققت شركة استيراد إجمالي دخل يبلغ 4,909,247 دينارا خلال الربع الأخير 2023، مقارنة بـ 1,780,090 دينارا في الربع الأخير 2022، وذلك بارتفاع وقدره 176 %.

وبالنسبة للنتائج المالية السنوية للعام الحالي 2023 حققت شركة استيراد صافي ربح عائد لمساهمي الشركة قدره 5,524,450 دينارا بحرينيا مقارنة بـ 2,161,278 دينارا بحرينيا للعام الماضي، ما يمثل ارتفاع بنسبة 156 %. فيما قد بلغ العائد الأساسي لكل سهم 37.70 فلسا، مقارنة بـ 15.50 فلسا للعام الماضي. وبلغ إجمالي الدخل الشامل العائد لمساهمي الشركة ما قيمته 4,697,669 دينارا لعام 2023، مقارنة بـ 2,097,956 دينار للعام الماضي، أي بارتفاع بنسبة 124 %. وبلغ إجمالي الدخل للعام 7,977,110 دينارا مقارنة بـ 3,696,786 دينارا للفترة ذاتها من العام الماضي، إذ مثل هذا ارتفاعا بنسبة 116 %. ويعزو هذا الارتفاع في صافي الربح وإجمالي الدخل الشامل إلى زيادة الإيرادات من محفظة الخزينة والعقارات والأسهم الخاصة للشركة.

وبلغ إجمالي حقوق مساهمي الشركة الأم 40,198,706 دينارا في نهاية ديسمبر 2023, مقارنة بـ 35,501,813 دينار في نهاية ديسمبر 2022، مما يشير إلى ارتفاع بنسبة 13 %. كما بلغ مجموع الموجودات 119,858,511 دينارا بنهاية ديسمبر 2023 مقارنة بـ 53,601,286 دينارا كما في ديسمبر 2022، وذلك بارتفاع قدره 124 %.

نمو قياسي

صرح هشام الريس رئيس مجلس إدارة شركة استيراد الاستثمارية معلقا على النتائج المالية: " خلال العام 2023، تمكنت الشركة من تحقيق نمو قياسي وملحوظ، وهو ما انعكس على مختلف مؤشرات أداء قطاعات الأعمال وذلك نتيجة الالتزام باستراتيجية التحول والتغيير التي تتبناها الشركة. إن النمو القياسي في صافي الدخل هو انعكاس لاستراتيجية استيراد التحويلية القوية والفريدة من نوعها ورؤيتها الواضحة نحو طريق النمو المستدام الذي نحن ملتزمون بتحقيقه".

واختتم حديثة قائلا: "ونتيجة لنجاح الشركة واستقرارها وقوة أرباحها، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 15 % من رأس المال، أي ما يعادل 15 فلسا للسهم الواحد، وأسهم منحة بنسبة 5 % أي ما يعادل 5 أسهم لكل 100 سهم مملوك عن السنة المالية 2023 على المساهمين المسجلين لدى الشركة بتاريخ الاستحقاق، حيث تخضع هذه التوصية لموافقة الجهات الرقابية والمساهمين في الجمعية العامة السنوية".

وفي الوقت نفسه، صرح أحمد عبدالرحمن، الرئيس التنفيذي، قائلا: "إن التقدم الملحوظ الذي تحقق في عام 2023، على الرغم من العقبات التي واجهتها الشركة يكمن في استراتيجية التغيير التي نفذتها الشركة. حيث شهدت الشركة زيادة كبيرة بنسبة 156 % في صافي الربح مقارنة بالعام السابق، مما أدى إلى ارتفاع القيمة الدفترية للسهم من 255 فلسا في عام 2022 إلى 274 فلسا في عام 2023. وتعزز هذه الزيادة المكانة المالية القوية لشركة استيراد واستمرارها بمسار النمو. ونحن متحمسون للحفاظ على هذا الزخم في السنوات المقبلة".

وأضاف: "لقد كان عاما حافلا بالإنجازات، فقد قمنا بتوسيع تواجدنا من خلال الاستحواذ على شركة بلو سكاي ذ.م.م. بمبلغ 51 مليون دينار بحريني. ويتضمن هذا الاستحواذ الاستراتيجي العديد من الاستثمارات في البحرين وخارجها، الأمر الذي سيساهم بشكل إيجابي في تعزيز مركزنا المالي وزيادة العائدات في العام الحالي والسنوات اللاحقة.

واستمرارا لاستراتيجية النمو، فقد أطلقت شركة استيراد الهوية المؤسسية الجديدة لبنك استيراد مما سيساهم في تعزيز أرباح الشركة وتنمية الأصول تحت الإدارة وتوسيع قاعدة المستثمرين وتنويع التواجد الجغرافي للشركة.

وكان أحد الإنجازات الملحوظة في عام 2023 هو الانتهاء بنجاح من المرحلة الأولى من مشروعنا الرائد على شاطئ البحر، أمواج بيتشفرونت. وقد حظي هذا التطور باهتمام كبير وبردود فعل إيجابية من السوق ونحن فخورون بمساهمتنا في نمو وتحسين جاذبية سوق العقارات المحلي. كما أن الشركة قد شارفت على التوقيع مع إحدى العلامات التجارية الفندقية الفاخرة والرائدة لإدارة أحد الأبراج في ذات المشروع.

وبالتطلع إلى عام 2024، فإن استيراد في "وضع النمو"، بالتصميم على قوة الانطلاق والتطور ومع العزم على توسيع حدود مكانتها الاستثنائية كما يظل فريق عمل استيراد بأكمله ملتزما بمهمته المتمثلة في تقديم خدمات متميزة وبجودة عالية.

* د. طلال أبوغزاله

إطلالات

الذكاء الاصطناعي.. ظاهرة معقدة ومتشعبة

غالبًا ما يتم تصور الذكاء الاصطناعي (ProPro) على أنه كيان يتشبه بالإنسان أو الآلة، لكن هذا لا يعكس طبيعته وإمكاناته الحقيقية، فالذكاء الاصطناعي ظاهرة معقدة ومتشعبة، فيمكنه أداء مهام مختلفة والتعلم من البيانات وتوليد أفكار جديدة وتحسين نفسه. كما أنه يتخذ أشكالًا مختلفة ويتفاعل في بيئات وسيناريوهات مختلفة مما يجلب العديد من الفوائد للإنسانية في عالمنا الرقمي المليء بالبيانات الضخمة.

كما أنه يشكل مخاطر، مثل المعضلات الأخلاقية، والآثار الاجتماعية والاقتصادية، والتحديات العلمية، فضلاً عن عدم إمكانية التنبؤ به. لذلك، نحن بحاجة إلى تهيئة مستقبل الذكاء الاصطناعي بطريقة مسؤولة ومستدامة من خلال اعتماد نهج متعدد التخصصات وتشاركي وعالمي يشمل جهات فاعلة من مختلف المجالات والمناطق لبناء أساس قوي لدفع هذه التكنولوجيا إلى الأمام.

لذلك يجب أن نكون على دراية بالسياقات والرؤى التي تؤثر على توقعاتنا وتطلعاتنا ومخاوفنا فيما يخص الذكاء الاصطناعي، وأن نتذكر أن مستقبله ليس محدد مسبقًا، بل يتم إنشاؤه بالتشارك بين البشر والآلات. ولدينا القوة والمسؤولية لتشكيل مستقبل الذكاء الاصطناعي بطريقة تعكس قيمنا، وتحترم كرامتنا، وتعزز رفاهيتنا. ويتعين علينا أن نفكر في الذكاء الاصطناعي باعتباره ظاهرة معقدة ومتشعبة، وأن نتقبل الفرص والمخاطر التي ينطوي عليها.

وإذا كان الذكاء الاصطناعي قويًا وتحويليًا كما يدعي خبراء التكنولوجيا، فيجب علينا أن ننظر بجدية في التواطؤ بين اللاعبين الرئيسيين في هذا المجال، مثل شركات التكنولوجيا الكبرى والحكومات والمؤسسات البحثية والتأكد من تقليل ذلك إلى أدنى حد ممكن.

فنحن ببساطة لا نستطيع أن نتحمل أن تخضع مثل هذه التكنولوجيا التحويلية لسيطرة مجموعة صغيرة، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تطوير قوة عالمية جديدة. بالإضافة إلى ذلك، يجب تجنب التواطؤ في هذا المجال بهدف التلاعب بالسوق بشكل استراتيجي، والتأثير على الجمهور، والحصول على ميزة غير عادلة على المنافسين أو الخصوم بأي ثمن. إن احتكار البيانات والخوارزميات وموارد الحوسبة، من شأنه أن يضع القوة العظمى والنفوذ في أيدي القلة بشكل خطير، ويقوض تطبيق وإتاحة المنافسة والتنوع والديمقراطية في المجال، مما يؤدي إلى تطوير ونشر الذكاء الاصطناعي بشكل غير خاضع للمساءلة.

(اقرأ المقال كاملا بالموقع الإلكتروني)

* رئيس ومؤسس مجموعة طلال أبوغزالة العالمية

في ختام فعاليات "صناع القرار الاقتصادي" برعاية رئيس مجلس الشورى

سونيا جناحي: نرفض أي أعباء مالية جديدة تفرض على رائد العمل

استضافت جمعية البحرين لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برئاسة النائب أحمد صباح السلوم، يوم الخميس 22 فبراير بقاعة المجلس ببيت التجار، في ختام فعاليات برنامج "صناع القرار الاقتصادي" في نسخته السادسة، عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين، سونيا جناحي. ويقام البرنامج برعاية رئيس مجلس الشورى علي الصالح في الفترة من 13 نوفمبر 2023م وحتى نهاية شهر فبراير 2024م .

وقدمت جناحي محاضرة شيقة نالت استحسان جميع الحضور تحت عنوان "دور الغرفة في التسويق والترويج للشركات الصغيرة والمتوسطة"، وأكدت أن استراتيجية "الغرفة" مبنية على أساس خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر ربطها بالاقتصادات الدولية، إذ وقعت "الغرفة" عددًا من الاتفاقيات التي تساعد رواد الأعمال وتسهل عليهم التوسع نحو الأسواق الخارجية.

وأشارت جناحي إلى "رفض أيّ أعباء مالية تُفرض على رائد العمل الجديد في السوق، بل ندعو إلى مزيد من التسهيلات وفتح الفرص أمامه"، داعية إلى مساندة رواد الأعمال عبر برامج الاستثمار الملائكي، فهم اليوم بحاجة إلى شراكات استثمارية أكثر من التمويلات البنكية التي تترتب عليها فوائد قد تعوق نمو هذه المؤسسات.

وقالت جناحي إن "الغرفة" تضم أكثر من 36.3 ألف عضوية نشطة، يعود 45 % منها لسيدات أعمال، لافتة إلى أن نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في السوق المحلي تصل إلى 98 %.

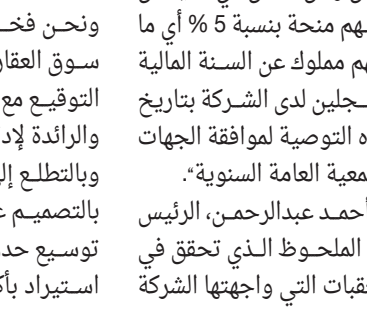

سونيا جناحي

وتابعت: "تؤدي الغرفة دورها الريادي والوطني من خلال مجلس إدارتها وأذرعها الممتدة المتمثلة بلجانها القطاعية المختصة، والتي تمثل مختلف القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى اللجان المشتركة مع الجهات المختلفة والعديد من مجالس الأعمال المشتركة".

وأشارت جناحي إلى أن غرفة البحرين أطلقت مؤخرًا جائزة جدارة والتي تهدف إلى تشجيع الشركات والمؤسسات البحرينية لتطوير أدائها وتنافسيتها والدفع بالاستثمار المحلي لمزيد من النمو، مع العمل على تعزيز جودة العمل في المؤسسة، مضيفة أن الجائزة في نسختها الأولى تُعد حافزًا كبيرًا أمام قطاعات الأعمال لتعزيز وترويج التميز للقطاع الخاص البحريني، كما تعمل على تشجيع الشركات لتطوير أعمالها وتعزيز قدراتها التنافسية وتبني أفضل الممارسات العالمية في تميز الأداء.

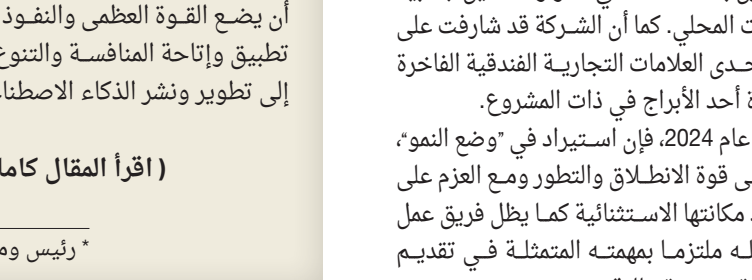

كما تهدف الجائزة إلى تسليط الضوء على الممارسات المتميزة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمارس أنشطتها في البيئة التجارية البحرينية.

من جهته أعرب النائب أحمد السلوم رئيس جمعية البحرين لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن ترحيبه باستضافة جناحي بما لها من خبرات كبيرة ومتنوعة ومعرفة بقطاع واسعة بقطاع الشركات الصغيرة.

فيما أكد محمد الموسوي في كلمة ترحيبية بضيفة البرنامج إلى أن البرنامج الذي أقيم على قسمين يختتم فعالياته بقوة من خلال مجموعة من المحاضرات القيمة التي يقدمها محاضرون أكفاء ومتميزون، مشيرا إلى أن وجود جناحي بما لها من خبرات كبيرة إضافة مميزة للبرنامج. فيما أكدت خير النساء فخرو عضو مجلس إدارة الجمعية ورئيس لجنة الفعاليات أن البرنامج هذا العام حقق نجاحا منقطع النظير من خلال استطلاعات رأي أعضاء الجمعية والحضور، وشارك فيه 17 محاضرا من 6 دول عربية وأجنبية قدموا 38 ورشة عمل ومحاضرة متنوعة.

أبو حيدر: بيروت تستورد 86 % من حاجاتها

الوصول إلى إطار عمل متطور في لبنان لضمان مصلحة المستهلك

البلاد | ندى المرباطي

تهدف مديرية حماية المستهلك في لبنان إلى الوصول إلى إطار عمل متطور لضمان مصلحة المستهلك، حيث تؤمن الخدمات ذات الجودة العالية لتثقيف وتسهيل سير العملية الاقتصادية للحفاظ على مبدأ المنافسة الشريفة، كما عرف دليل قانون حماية المستهلك في لبنان بأن: (المستهلك هو كل شخص يشتري خدمة أو سلعة أو يستعملها أو يستفيد منها، وذلك لأغراض غير مرتبطة بنشاطه المهني).

جاء ذلك خلال مشاركة ممثل الجانب اللبناني المدير العام لوزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان، محمد أبوحيدر، في المنتدى العربي الأول لحماية المستهلك والذي نظمته الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشراكة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وإدارة حماية المستهلك التابعة لوزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين، حيث شارك أبو حيدر في الجلسات المخصصة لوضع السياسات العامة لحماية المستهلك في المنطقة العربية بما يتناسب مع أهداف التنمية المستدامة.

وصرح أبو حيدر لـ"البلاد" قائلا: إن لبنان يستورد 86 % من حاجاته بعد انخفاض الناتج المحلي من 55 إلى 65 مليار دولار لـ 25 الى 35 مليار دولار.

وزاد، أنه كان من المنتظر أن ينخفض الاستيراد العام المنصرم إلا أنه لم يحدث ذلك وبالتالي الحاجة لـ الدولار كما هي ومازال لبنان يستورد ما يزيد عن 80 % من احتياجاته، لكن خلال هذه الأزمة هناك بعض العلامات التجارية خلال العام 2021 بعد أزمة الكوفيد مباشرة قاموا بتسجيل ما يقارب 3350 علامة تجارية معظمها من المواد الغذائية، مؤكداً انه في ظل التضخم الحاصل عالمياً بالسلع والارتداد السلبي على سلسلة الإمداد، خصوصاً في ظل التطورات الأخيرة مع ارتفاع تكلفة الشحن، الصناعة، الطاقة والتأمين، قام لبنان من بعد إقرار قانون المنافسة بالسعي الكلي لإقرار هيئة المنافسة لمحاربة الاحتكارات وأصبحت الهيئة الوحيدة الكفيلة التي تستطيع أن تحمي حقوق المستهلك ومحاربة الكارتيلات الحاصلة في هذا الشأن.

وقال أبو حيدر إنهم عمدوا من خلال هذا المنتدى للمزيد من الشفافية ومن ضمن أهداف التنمية الاستدامة مكننة عملية مديرية حماية المستهلك في لبنان، حيث تم الإعلان انه خلال الشهرين القادمين ستكون هناك 18 خدمة للمواطن من خلال مديرية حماية المستهلك في لبنان وستتوفر عبر تطبيق، مضيفاً فيما يخص الموازنة هناك إعفاءات جمركية متعلقة بالمنتجات الصديقة للبيئة التي يعود مردودها بشكل إضافي وإيجابي الى المستهلك.

واقترح المدير العام لوزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان، على الأخوة العرب بإعطاء حيز أكبر لمناقشة الغش الحاصل من خلال بيع المنتجات عبر وسائل التواصل الاجتماعي والصفحات الإلكترونية والتي قد تكون تشكل اليوم قاعدة خصبة للبحث، بالإضافة للاستفادة من تبادل المعرفة لوضع حلول تخدم المستهلك.

محمد أبو حيدر